DELTA UNIVERSITY
SCIENTIFIC JOURNAL
Journal home page: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dusj/

Repercussions of the Corona pandemic on the transport, tourism and hotel sector in Egypt

Dr. Karam Salam Abdel Raouf Salam, Doctor of Philosophy in Economics, Faculty of Commerce, Ain Shams University, Egypt karamsalam23@yahoo.com

Abstract:

The study aims to examine the economic and social repercussions of the Corona crisis on the transport, tourism and hotel sector in Egypt, by reviewing and analyzing the macroeconomic situation in Egypt in terms of the components, potentials and reality of the Egyptian economy, the challenges facing, and the repercussions of the Corona pandemic on the transport, tourism and hotel sector, mechanisms and policies Which was taken by the Egyptian government to face this crisis in the economic sectors in general and the transport, tourism and hotel sectors in particular**.**
The study found that although the economic sectors in Egypt in general, and the transport, tourism and hotel sectors in particular, have been affected by the Corona pandemic crisis, whether through measures to contain the virus or the sudden halt of economic activities, the Egyptian economy possesses the ingredients and capabilities to confront the crisis, and the economic reform that took place during the four Recent years, which enabled him to overcome that crisis**.**

Key words: pandemic, corona, sector, transportation, tourism, hotel, Egypt**.**

تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة في مصر

د. كرم سلام عبدالرؤوف سلام ، دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة ،جامعة عين شمس،مصر
karamsalam23@yahoo.com،

ملخص :

تهدف الدراسة إلى ، الوقوف على التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة في مصر ،من خلال استعراض وتحليل الوضع الاقتصادي الكلي في مصر من مقومات وإمكانيات وواقع الاقتصاد المصري ،والتحديات التي تواجهه ،وتداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة ،والآليات والسياسات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة هذه الأزمة فى القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة .

وقد توصلت الدراسة إلى: إثبات صحة فرضية الدراسة بأن هناك آثار سلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية في مصر بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة ،وتم الإجابة على تساؤلات الدراسة،و على الرغم من تأثر القطاعات الاقتصادية فى مصر بصفة عامة وقطاعات النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة بأزمة جائحة كورونا سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية ،إلا أن الاقتصاد المصري يمتلك المقومات والإمكانيات لمواجهة الأزمة ،والإصلاح الاقتصادي التي تم خلال الأربع سنوات الأخيرة والذى مكنة من التغلب على تلك الأزمة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، قطاع النقل، السياحة، الفندقة ،مصر.

1.المقدمة

تعد السياسات الاقتصادية أحد أهم الدعائم للسياسة العامة للدولة فهي من خلالها تحقق الدولة الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها ومن خلالها يتم حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه النظام المالي للدولة وفي ظل ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر ومع التعقيدات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرون ازدادت الحاجة إلى استخدام السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك الأزمات المتتالية في ظل العولمة.

ولقد كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية والتكتلات الدولية والإقليمية المختلفة وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها، لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب. وهو ما يعنى إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتى الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد.

2.مشكلة الدراسة

منذ ما أعلنت منظمة الصحة العالمية في فبراير عن اكتشاف أولى الحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩) في مدينة ووهان الصينية فى ديسمبر ٢٠١٩،ما زال الفيروس يشكل تحدياً غير مسبوق للنظم الصحية والاقتصادية لدول العالم على حد السواء .فقد تسارع انتشار الفيروس خلال أسابيع قليلة ليضرب حوالى ٢١٠ دولة متسببا حتى الآن فى إصابة ما يزيد عن ثلاثة ملايين ونصف المليون شخص ووفاة أكثر من ٢٤٥ حالة حول العالم. وفى الوقت الذى ينشغل فيه علماء الأوبئة وخبراء الصحة بمحاولات إيجاد أمصال علاجية لاحتواء الجائحة, تتزايد مخاوف الاقتصاديين بشأن أضرارها الكائنة والخسائر المحتملة على الأنشطة الاقتصادية والأسواق المالية وأسواق العمل.ففى أعقاب تفشى الجائحة انتاب الاقتصاد العالمي حالة غير مسبوقة لم يشهدها منذ الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضي.حيث تسبب انتشار الفيروس في إعاقة حركة التجارة العالمية وضعف الطلب العالمي لاسيما الطلب على النفط،وإصابة قطاعات اقتصادية وإنتاجية بالشلل التام .كما أدت سرعة انتشار الوباء وإنتقالة بين الدول إلى ارتفاع مستويات اللايقين وتدنى مستويات الثقة ،مما تسبب في إنهيار العديد من الأسواق المالية العالمية الرئيسية وتراجع مؤشراتها لمستويات قياسية.ومثلما هو الحال مع البلدان الأخرة،هناك تأثير على الاقتصاد المصري سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية وخاصة في حركة قطاع النقل و السياحة والفندقة ، والتى كانوا أكثر القطاعات تضرراً من جائحة كورونا ، بالإضافة إلى هبوط الصادرات،وإنخفاض تحويلات المصريين العاملين في الخارج،وإنخفاض إيرادات قناة السويس. كذلك تعرضت مصر لخروج تدفقات رأسمالية قدرها حوالى ١٦مليار دولار في ذروة التوجه العالمي .مما أدى لهبوط الطلب المحلى بالإضافة لتراجع في الإيرادات بينما تحتاج الحكومة إلى زيادة عاجلة فى الإنفاق على الصحة والحماية الاجتماعية.

على ما سبق ، تبرز إشكالية البحث في إبراز أهمية السياسات المالية والاقتصادية حيث أنها تمثل أحد دعائم الاستقرار الاقتصادي لذلك لابد من التعرف والإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف تؤثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة ؟
- ما هي المقومات والإمكانيات المتاحة للاقتصاد المصري حتى يمكنه التجاوب السلس مع التبعات الحاضرة والمقبلة للصدمات الاقتصادية التي نشهدها الآن من جائحة كورونا على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ؟
- هل الوضع الاقتصادي الحالي في مصر يجعلها تتغلب على الأزمات العالمية والمحلية الراهنة؟
- ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري وتحد من قدرته على مواجهة الأزمات العالمية والمحلية الراهنة؟
- ما هي التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)على القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع النقل والسياحة والفندقة ؟
- ما هو دور السياسات المالية والاقتصادية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية ودورها في مواجهه أزمة جائحة كورونا ؟
- ما هي آليات التكيف الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة المصرية للتغلب على الأزمات العالمية والمحلية الراهنة لاستمرار عجلة التنمية الاقتصادية من أجل تعزيز قدرة الاقتصاد وإستعادة توازناته للحفاظ على مسارات التنمية الاقتصادية؟

فرضية الدراسة والأسئلة الفرعية:

تقوم الدراسة على فرضية مؤداها"تؤثر جائحة كورونا سلبياً على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة فى مصر ".وينبثق من هذه الفرضية الأسئلة التالية التى تحاول الدراسة الإجابة عليها وهى :

- كيف تؤثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة؟
- ما هى مقومات وإمكانيات الاقتصاد المصري لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا المستجد على الأنشطة الاقتصادية وخاصة قطاع النقل والسياحة والفندقة ؟
- ما هو واقع الاقتصاد المصري الكلى لمواجهة آثار جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية؟

-ما هى التحديات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري وتحد من قدرته على مواجهة أزمة جائحة كورونا ؟
-ما هى تداعيات أزمة جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة ؟
-ما هو دور السياسات المالية والاقتصادية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية ودورها في مواجهه أزمة جائحة كورونا ؟
-ما هى الآليات التى اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا فى قطاع النقل والسياحة والفندقة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار صحة الفرضية والتى تنطوى على ان هناك آثار سلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية فى مصر بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة ،ومحاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من التداعيات السلبية لأزمة جائحة كورونا ،والتى تؤثر على الأنشطة الاقتصادية وخاصة قطاع النقل والسياحة والفندقة فى مصر ،وبالتالى تؤثر عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة ,وتعوق حركة الإصلاح الاقتصادي فى مصر. والتى تتحقق من خلال :تحديد مقومات وإمكانيات الاقتصاد المصري،الوضع الاقتصادي لمصر،التحديات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري العالمية والمحلية الراهنة،والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجدعلى القطاعات الاقتصادية ، السياسات المالية والاقتصادية التى اتخذتها الحكومة المصرية مواجهة أزمة جائحة كورونا خاصة فى قطاع النقل والسياحة والفندقة ،وتقديم بعض التوصيات لمتخذ القرار فى مصر للاستعانة بها فى مواجهة تلك الأزمة .

٣. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التى أهتمت بموضوع تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمى والمحلى ،والقطاعات الاقتصادية المختلفة ،ففى دراسة:

-د.هبة محمود الباز،يونيو ٢٠٢٠،معهد التخطيط القومى،بعنوان"الشمول المالى كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد"،تهدف الدراسة إلى أهمية استخدام آلية الشمول المالى لمواجهة تداعيات الأزمة،من خلال مساهمة الشمول المالى فى إتاحة الخدمات المالية لأكبر قدر من المواطنين.وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالى يلعب دوراً كبيراً كمدخل للتحول الرقمى الذى يعمل على تمكين أكبر قدر من المواطنين للوصول للخدمات المالية .

-د.سالى محمد فريد،يونية٢٠٢٠،معهد التخطيط القومى،بعنوان"تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي"،تهدف الدراسة إلى بحث مختلف مصادر مصر من النقد الأجنبي،ومدى تطورها،وتداعيات كورونا عليها.وقد توصلت الدراسة إلى أن تباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة كورونا أدى لتراجع المتحصلات من العوائد الاقتصادية مثل قطاع السياحة،قناة السويس،تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

-د.مغاورى شلبى على،يونية٢٠٢٠،معهد التخطيط القومى،بعنوان"تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي فى مصر"،تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي فى مصر،وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تبنى استراتيجية تعميق الصناعة المصرية،واستغلال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة.

-د.سلوى محمد مرسى،زينب محمد الصادى،مايو ٢٠٢٠،معهد التخطيط القومى،بعنوان "تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصرى" وتهدف الدراسة إلى دراسة تأثير جائحة كورونا على القطاع السياحي في مصر،وقدتوصلت الدراسة إلى أن قطاع السياحة أكثر القطاعات الاقتصادية تكبدت خسائر فادحة نتيجة تفشى الجائحة،وأدت لتوقف حركة السياحة والسفر والطيران بشكل كامل.

وبالتالي فإن هذه الدراسة جاءت لدراسة كيفية تأثير جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة ، ودراسة المقومات والإمكانيات المتاحة في مصر لمواجهة هذه التداعيات السلبية،وإبراز دور السياسات المالية والاقتصادية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية ومواجهة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد المصري.

٤ . منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على استخدام المنهج الوصفى التحليلى من خلال استعراض وتحليل الوضع الاقتصادي الكلي في مصر من مقومات وإمكانيات ،وواقع ،والتحديات التى تواجه الاقتصاد المصري،وتداعيات أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية فى مصر وخاصة قطاع النقل والسياحة والفندقة ،والسياسات المالية والاقتصادية التى اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تلك الأزمة.

نطاق الدراسة:

النطاق الزمنى : خلال عام ٢٠١٩-٢٠٢٠.

النطاق المكانى :دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى

بصفة عامة و قطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة فى جمهورية مصر العربية .

تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة في مصر

مقدمة:

تعد السياسات الاقتصادية أحد أهم الدعائم للسياسة العامة للدولة فهي من خلالها تحقق الدولة الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها ومن خلالها يتم حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه النظام المالي للدولة وفي ظل ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر ومع التعقيدات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرون ازدادت الحاجة إلى استخدام السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك الأزمات المتتالية في ظل العولمة.

ولقد أحرزت مصر معدل نمو اقتصادي تجاوز5%على مدى العامين الماضيين،وسجلت مؤشرات اقتصادية مرتفعة عام ٢٠١٩/٢٠١٨،مما يدل على إرتفاع معدل الاستقرار الاقتصادي،وكان من المرتقب أن تؤدى الجهود الرامية إلى النهوض بمناخ الأعمال فى مصر لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي فى عام ٢٠٢٠ بفضل الإصلاح الاقتصادي التى بدأته مصر عام ٢٠١٦ ،لكن توقف هذا التقدم توقف جراء تفشى أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩)،والذى من المتوقع أن ينتج عنه تباطؤ فى الاقتصاد العالمي والمحلى ،وما لذلك من تداعيات على الوضع الاقتصادي الكلي فى مصر.

تهتم هذه الورقة بأستعراض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار فيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩) على الاقتصاد المصري،وذلك من خلال استعراض وتحليل الوضع الكلى للاقتصاد المصري ،مقومات الاقتصاد المصرى ،واقع الاقتصاد المصري،التحديات التى تواجه الاقتصاد المصري.ثم تحديد تداعيات وأبعاد أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد المصري سواء على مستوى القطاعات الاقتصادية أو مستوى الاقتصاد الكلى،ثم تسليط الضوء على أهم السياسات المالية والاقتصادية التى إتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا المستجد،وتختتم الورقة بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد متخذ القرار على مواجهة هذه التداعيات فى الفترة المستقبلية من خلال النقاط التالية:

أولاً:الوضع الاقتصادي الكلي في مصر.

ثانياً: تداعيات أزمة جائحة كورونا على الاقتصاد المصري.

ثالثاً: السياسات المالية والاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد.

١-الوضع الاقتصادى الكلى في مصر

فيما يتعلق بوضع الاقتصاد المصري ،لم يكن بمنأى عن تلك التداعيات السلبية ،فمصر تعد بمثابة شريكاً رئيسياً للعديد من الدول التى أصابتها الأزمة بشدة مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية ،وبعص الدول الأوربية والعربية ،ومن ثم فمن المنطقي أن تتأثر مصر بعدوى سلاسل التوريد ،وإنخفاض مستويات الطلب ،وتراجع تدفقات الاستثمارات.وتعتبر مصر من الدول النامية التي تسعى أن تكون من ضمن الدول الناشئة، وذلك من خلال تحسين مستوى مختلف مؤشراتها الاقتصادية، وعلى الرغم مما يتسم به الاقتصاد المصري من مقومات وإمكانيات أساسية تساعده على النهوض بعملية التنمية الاقتصادية،إلا أنه تواجهه معوقات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك،والتى يجب العمل على تخطيها وإزالتها،وإذا كان كذلك،فإنه ينبغي أن نبين إمكانيات ومقومات الاقتصاد المصرى ،وواقع الاقتصاد المصرى،ثم التحديات والمعوقات التى تعرقل عملية التنمية الاقتصادية فى مصر لتخطى ازمة جائحة كورونا والركود الاقتصادى الحالي.

١-١ مقومات الاقتصاد المصرى

يتسم الاقتصاد المصري بالعديد من الإمكانيات والمقومات

التى تمكنه من تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تخطى جميع الأزمات التي يتعرض لها،والتى إذا ما أحسن استغلالها بشكل أمثل ،فإنه يستطيع تحقيق معدلات مرتفعة في مجال التنمية الاقتصادية خاصة أن مصر لها تاريخ حضارى عظيم وموقع جغرافى واستراتيجى متميز ،والمكانه السياسية لمصر،والطاقة البشرية الهائلة،وكما أنها تعد أكبر سوق في الشرق الاوسط ولذلك سوف نستعرض هذه الإمكانيات والمقومات على النحو التالى :

١-١-١موقع مصر الجغرافي الاستراتيجى

تقع مصر في موقع جغرافي متميز،حيث أنها تعد أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين دول الشرق و الغرب،وذلك من خلال امتلاكها لمجموعة من الموانى البحرية التى تطل على البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج العقبةوالسويس التى تصل عددها إلى ٦٠ ميناء بحرى،بالإضافةإلى أن قناة السويس تدعم مكانة موقع مصر الجغرافي ،وتعد أهم طريق شريانى فى العالم لعبور التجارة الدولية والملاحة البحرية بشكل عام،وقد قامت مصر بإنشاء قناة السويس الجديدة فى أغسطس ٢٠١٥ بهدف توسعةالطاقة الاستيعابية للقناة وزيادة الأهمية الاستراتيجية لمصر .

١-١-٢ تنوع الأنشطة الاقتصادية في مصر

يتسم الاقتصاد المصري بتنوع أنشطته الاقتصادية ،حيث يقوم على قطاعات اقتصادية مختلفة تتمثل في قطاع الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب متقاربة،ويشكل القطاع الزراعى القطاع الأساسى للاقتصاد المصري ،ثم يليه عوائد قناة السويس والايرادات الضريبية وعوائد قطاع السياحة ،وتحويلات العاملين المصريين بالخارج ،وتظهر أهمية هذا التنوع فى الاقتصاد أنه يحمى الاقتصاد المصرى من التأثير السلبى للصدمات التى قد تلحق بأى قطاع أخر من هذه القطاعات.

١-١-٣ المساحة غير المستغلة فى مصر

هناك حوالى ٩٠ % من مساحة مصر غير مستغلة ولا تزال فى حاجة إلى استصلاح واستغلال،وفى السنوات الأخيرة اتجهت مصر للسعى نحو استغلالها عن طريق إنشاء المشروعات القومية الجديدة ،من خلال إنشاء المدن الجديدة و استصلاحها وزراعتها ،مما يؤدى لزيارة فرص الاستثمار وتوفير فرص عمل للشباب .

١-١-٤ صلابة الاقتصاد المصري أمام الأزمات

خلال السنوات الأخيرة تأثر الاقتصاد العالمي بأزمتين عالميتين كانت لها تداعيات كبيرة على جميع دول العالم بشكل سلبى،وعلى الرغم من أن مصر تعتمد بنسبة كبيرة على القمح المستورد ،إلا أنها استطاعت التصدى لهذه الأزمات وحققت معدل نمو ٧,٤% وتخطت هذه الأزمات **وتداعياتها .**

١-١-٥ الموارد البشرية وكبر حجم السوق الاستهلاكى في مصر

تعتبر مصر من أكبر الدول تعداداً في الشرق الأوسط ،حيث تمتلك إمكانيات ومقومات بشرية ذات تنوع كبير للعمل في كافة المجالات الإنتاجية والإدارية،مع تنوع المؤهلات العلمية والخبرات والكفاءة في التنفيذ،وتشير الإحصائيات الرسمية أن تعداد السكان في مصر عام ٢٠٢٠ يقدر بحوالي ١٠٠مليون نسمة ،يمثل الذكور نسبة ٥٣%من هذا التعداد بينما تشكل الإناث نسبه حوالى ٤٧ %من تعداد السكان.وتتميز مصر بإن أغلب سكانها من الشباب وتمثل قوة العمل من هذا التعداد ٢٩ مليون نسمة،تمثل نسبة الذكور ٢٢،٧ مليون نسمة والأناث ٦،٤مليون نسمة ،كما أن إجمالي عدد المشتغلين

٢٦،٢مليون نسمة بينما عدد المتعطلين ٢،٩مليون نسمة، وبسبب التعداد السكاني الكبير تعد مصر أكبر سوق استهلاكى فى منطقة الشرق الأوسط وهو ما يمنحها ميزة جذب الاستثمارات الأجنبية على مستوى المنطقة والعالم.بالإضافة لأن مصر لديها شبكة من الاتفاقيات التجارية الدولية التي تمكنها من أن تصبح مركزاً هاماً للتجارة فى الشرق الأوسط إذا ما تم استغلال هذه الاتفاقيات بالشكل الأمثل .

١-١-٦ قناة السويس المصرية

يؤدي انخفاض اسعار النفط العالمية تباطؤ حركة السفن المارة بقناه السويس، لان الطرق البديلة للقناة تصبح ارخص رغم إنها أطول. كما أنه يؤدى إلى تباطؤ معدلات النمو العالمي لدي اهم الشركاء التجاريين لمصر (دول الاتحاد الاوروبي ،الولايات المتحدة الامريكية ،الصين) ، وانخفاض تدفقات التجارة العالمية،مما يقلل من إيرادات قناه السويس. ومن المرجح ان يؤثر هبوط الايرادات العامة المتحصل عليها من رسوم العبور في قناه السويس على الموازنة الحكومية .واشار تقرير غرفة التجارة الامريكية بالقاهرة أنه مع الازمة التي ضربت التجارة العالمية بشدة، تشهد التجارة الدولية بالفعل انخفاضات ملحوظه في حركه المرور والايرادات ،لذا من المتوقع ان تشهد القناة بعد التراجعات حيث انه في شهر فبراير 2020 انخفض عدد سفن الحاويات المارة عبر القناه بنسبة ٧,٣% في حين تراجع عدد سفن الركاب والبضائع بنسبه 22,2% و 1,3 علي التوالي . وأن عبور سفن أقل في القناة يعني إنخفاض الرسوم المدفوعة ، مما قد يؤدي الى زيادة تقييد سيولة العملة الاجنبية بمصر ، إضافة إلى عجز الحساب الجاري والتأثير سلباً على سعر صرف الجنية مقابل الدولار.أن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لديها فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات المباشرة لموقعها المتميز وقدرتها علي إنشاء تجمعات صناعية ولوجيستية. ويعتبر العمل علي توطين الصناعات الهامة والاستراتيجية لمصر من الأمور الإيجابية لأزمة كورونا، مع استغلال مزايا المناطق الاقتصادية مثل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في جذب المستثمرين وإقامة صناعات ذات أولوية للدولة وأهمها المشروعات التكنولوجية لرفع القدرات التصنيعية وزيادة الصادرات.

١-٢ واقع الاقتصاد المصري

١-٢-١ مراحل تطور الاقتصاد المصري

لقد مرت دول العالم في فترة الثلاثينات بأزمة اقتصادية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية والتى عرفت بفترة الكساد الكبير،وعلى ذلك عانت مصر كغيرها من الدول ولم يسترد الاقتصاد المصري عافيته إلا مع بداية الخمسينات.وقد كانت بداية مسيرة الاقتصاد المصري من الخمسينات وحتى أول السبعينات تتخذ توجهات اقتصادية مختلفة كما يلى :

المرحلة الأولى:مرحلة التخطيط المركزى وإعادة توزيع الموارد (١٩٥٢-١٩٦٠)

وقد غلب على هذه المرحلة العديد من السياسات الاقتصادية التى تهدف إلى التخطيط المركزى وإعادة توزيع الموارد،والإتجاه نحو التصنيع .

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط الشامل(١٩٦٠-١٩٦٦)

تتسم هذه المرحلة بالتخطيط الإشتراكي،والتخطيط الاقتصادى القومى الشامل.

المرحلة الثالثة:مرحلة اقتصاد الحرب(١٩٦٧-١٩٧٤)

شهدت هذه المرحلة عجزاً فى تمويل خطة الدولة للتنمية الاقتصادية،ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي،وذلك على

أثر الحروب التى مر بها الشعب المصري خلال تلك المرحلة،حيث قامت الدولة بتوجيه مواردها إلى الإنفاق العسكري،بالإضافة إلى إعادة إعمار البنية التحتية .

المرحلة الرابعة:مرحلة الإنفتاح الاقتصادى (١٩٧٤-١٩٩٠)

اتسمت هذه المرحلة بالتغير الجذرى والجوهري فى النظم والسياسات الاقتصادية،والتى قامت فيها الدولة بتطبيق التحول من نظام التخطيط الشامل والتوجه نحو الخطط التنموية قصيرة ومتوسطة المدى ،وتطبيق آليات السوق،وبذلك قامت الدولة المصرية بإتخاذ كافة الإجراءات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بغية التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر وقد صاحبه إختلالات نقدية وهيكلية .

المرحلة الخامسة:مرحلة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١-٢٠١٠)

نتيجة الاختلالات النقدية والهيكلية التى صاحبت مرحلة الانفتاح الاقتصادي تم إطلاق أول برنامج للإصلاح الاقتصادي فى عام ١٩٩١ ،وقد تضمن هذا الإصلاح العديد من الإجراءات الإصلاحية، والتى كان من أبرزها تحرير سعر الصرف،وتحرير سعر الفائدة،وإنشاء سوق حر للصرف الأجنبي،وتحرير القطاع العام وإطلاق برامج الخصخصة،وتحرير التجارة الدولية،وبذلك قامت مصر خلال فترة التسعينات وحتى أوائل عام ٢٠٠٠بتحقيق معدل نمو مستدام،ووصلت إلى أعلى معدلات النمو لها فى عام ٢٠٠٧,عام٢٠٠٨ ليصل معدل النمو الاقتصادي 7%

واقع الاقتصاد المصري (٢٠١١-٢٠٢٠)

أن التغيرات التي شهدتها مصر بعد اندلاع ثورة ٢٥يناير ٢٠١١،وما ترتب عليها من أحداث كان لها أثر بالغ في تغيير الأداء الاقتصادية،ثم تراجع الأداء في كافة القطاعات بشكل ملحوظ، وكان للإضطرابات السياسية وما صاحبها تأثير سلبى على النشاط الاقتصادي نتيجة الحظر وإغلاق الأعمال،مما أدى لإنخفاض النمو الاقتصادي إلى 2,5 %عام ٢٠١١،وإنخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية من ٨,٦مليار دولار إلى ٢مليار دولار امريكي فى نفس الوقت ،وهبوط البورصة المصرية وإيقاف كل معاملاتها بعد تعرضها لخسائر فادحة،وعلى ذلك قامت العديد من مؤسسات التصنيف الائتماني بخفض ترتيب مصر . لقد عانى الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤ من تباطؤ كفاءة النمو الاقتصادي المحقق مقارنة بمعدل النمو السكاني،وتدهور المؤشرات المالية المتمثلة فى إرتفاع نسبة عجز ودين أجهزة الموازنة العامة بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي ،وإرتفاع عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات،ولكن نتيجة لتنفيذ مجموعة من الإجراءات الإصلاحية المالية والنقدية والهيكلية،أدى إلى بدء مرحلة التعافي الاقتصادي وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي وإستعادة درجة الثقة فى قدرة وإمكانات الاقتصاد المصري .وقد أشاد صندوق النقد الدولي بأداء الاقتصاد المصري مؤخراً بمناسبة المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصرى.وعلى الرغم من تحس وضع الاقتصاد المصري الكلى بشكل عام ،إلا أنه ما زال يواجه العديد من التحديات وذلك على النحو التالي :

١-٣ التحديات التى تواجه الاقتصاد المصري

نفذت الحكومة المصرية،برنامجا للإصلاح الاقتصادي منذ نهاية عام ٢٠١٦،بالتعاون مع صندوق النقد الدولي،واعتمد البرنامج على معالجة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلى وتشجيع النمو الاحتوائى وخلق فرص عمل جديدة ،وبدأت البرنامج بقرار تحرير سعر الصرف"تعويم الجنية", ورفع الدعم عن الطاقة تدريجياً،وإقرار حزمة قوانين اقتصادية من بينها قانون ضريبة القيمة المضافة والاستثماروالتراخيص الصناعية.وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادي فى وصول احتياطى النقد الأجنبي إلى ما يزيد عن ٥٤مليار دولار لأول مرة فى تاريخ

مصر،وإرتفاع معدل النمو إلى 5,6%خلال عام ٢٠١٩ ،وهو أعلى معدل نمو خلال ١١عاما الأخيرة،وتحقيق فائض بنسبة 2%من الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة منذ ٥١عاما،علاوة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة137مليار دولار عام ٢٠١٩،وضعت مصر فى صدارة دول الشرق الأوسط وأفريقيا بحسب وكالةFDI intelligence لكن صافي احتياطي النقد الأجنبي تراجع إلى ٨٣,٥١٣مليار دولار بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد.وعلى رغم ما يتمتع به الاقتصاد المصري من إمكانيات ومقومات تساعده في إحداث عملية التنمية الاقتصادية ،ورغم التحسن الملحوظ في أداء النمو الاقتصادي فى السنوات الأخيرة ،نتيجة الإصلاح الاقتصادي إلا أنه يواجه بعض التحديات التى تحول دون أحدات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وسوف نستعرض بإيجاد أهم هذه التحديات وذلك على مستوى الاقتصاد الكلى كما يلى .

١-٣-١ التحديات المتعلقة بالسياسة المالية

تعد السياسات الاقتصادية أحد أهم الدعائم للسياسة العامة للدولة فهي من خلالها تحقق الدولة الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها ومن خلالها يتم حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه النظام المالي للدولة وفي ظل ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية منذ بداية القرن التاسع عشر ومع التعقيدات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرون ازدادت الحاجة إلى استخدام السياسات الاقتصادية لمواجهة تلك الأزمات المتتالية في ظل العولمة.

- **الإيرادات العامة**:أنخفاض الإيرادات العامة للدولة والتى من أهمها الإيرادات الضريبية تعوق حركة التنمية الاقتصادية،حيث تمثل الإيرادات الضريبية حوالى ٥٠% من إجمالى الإيرادات العامة.

- **النفقات العامة**: جمود هيكل النفقات العامة للدولة ،حيث أن هيكل الإنفاق الحالى لا يتسم بالمرونة الكافية مثل مدفوعات خدمات الدين والأجور والتحويلات الأخرى تشكل ٥٧%من إجمالي الإنفاق العام،الأمر الذى يعوق قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستدامة المالية.

- **الموازنة العامة للدولة**: إرتفاع العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة ويرجع ذلك نتيجة إنخفاض الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة،مما يؤدى لزيادة العجز الكلى للموازنة العامة للدولة ليصل إلى ١١,٥% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٠. وحول مدى تأثير أزمة فيروس كورونا،وتداعياتها الاقتصادية على مستهدفات الموازنة العامة للدولة الجديدة لعام ٢٠٢٠/١٢٠٢ نجد الحكومة المصرية اتخذت عدة إجراءات لإعادة النظر في مراعاة تلك التداعيات وأثرها على الأنشطة الاقتصادية.

-الدين العام المحلى : تضخم الدين العام المحلى،حيث ارتفع حجم الدين العام المحلى بنسبة ٧،٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالى ٢٠١٠/٤١٠٢ .

١-٣-٢ تحديات متعلقة بالسياسة النقدية

- **معدل النمو الاقتصادي فى مصر**: يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثراً بالأزمات ،فقد تراجع خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩/٨٠٠٢ ليبلغ 7,4% مقابل 7%عام ٢٠٠٧،وشهد تراجعاً أكبر أثر تداعيات ثورة ٢٥يناير عام ٢٠١١ ليبلغ 1,8%نتيجة الاضطرابات السياسية التى تسببت فى تعطل المصانع وتوقف الإنتاج، ونتيجة لأزمة كورونا المستجد نجد أن معدل النمو الاقتصادي تراجع من 5,6%عام 2019بقيمة 303,2مليار دولار إلى 5%عام ٢٠٢٠ بقيمة ٢٠٢٢مليار دولار ،وذلك نتيجة توقف أنشطة القطاعات الاقتصادية والإجراءات الاحترازية فى مصر بسبب الحظر الجزئي

-معدلات البطالة (تحديات التشغيل):

فى تقرير لصندوق النقد الدولي أشار إلى أن معدل البطالة في مصر بلغ 7,7%عام ٢٠١٩ ونتيجة لتداعيات أزمة

فيروس كورونا المستجد وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية ارتفع ليبلغ 9,6%عام ٢٠٢٠, ومن المتوقع أن يصل إلى 16,1عام ١٢٠٢.وهو ما يستوجب إجراءات سريعة لدعم المشروعات كثيفة العمالة وتحفيز أكبر لنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في المجالات الجديدة على مستوى جميع المحافظات لتوفير فرص عمل .

-معدلات التضخم فى مصر

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة الإحصاء المصري أن معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية سجل 4,6%لشهر أكتوبر/٢٠٢٠حيث ازدادت الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار مجموعة التعليم بجميع مراحلة.

-الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر:إرتفع احتياطى النقد الأجنبي لمصر فى ٢٠٢٠/١١ ليبلغ ٢٢،٩٣مليار دولار بعدما بلغ ٨٣,٦٦٣مليار دولار فى ٢٠٢٠/٧ وعلى الرغم من الارتفاع إلا أنه تأثر بانتشار فيروس كورونا المستجد عالمياً واتخاذ إجراءات احترازية من شأنها الحد من انتشار الفيروس كان على رأسها توقف حركة السفر بين معظم بلدان العالم الأمر الذى أدى لتراجع كافة موارد الدولة الدولارين مع الاعتماد على الاحتياطي الأجنبي بشكل رئيسي ،وأم هذه الزيارة كانت أحد أسس ثبات واستقرار الاقتصاد المصري وقدرته على تحمل الصدمات التى تعانى منها الاقتصاديات العالمية .

-المديونية الخارجية على مصر (الدين العام الخارجى) :بتحليل المديونية الخارجية لمصر نجد أن الدين الخارجى بلغ عام ١١٠٢نحو 34,4مليار دولار وأخذ فى الزيادة حتى بلغ عام ٢٠١٩ نحو ٥٠مليار دولار, وتضعف حتى بلغ نحو ٢١١ملياردولار عام ٢٠٢٠ ونتيجة لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد -٩١)لجأت الحكومة المصرية لقرض بقيمة 2,8مليار دولار لخطة التمويل السريع ليبلغ الدين الخارجى 114,8مليار دولار ،وقامت الحكومة المصرية بإصدار سندات دولاريه للأسواق الأوربية بقيمة ٥مليار دولار ليبلغ الدين الخارجى ٩١١,٨ مليار دولار ،وطلبت قرض لدعم احتياطى ميزان المدفوعات المصرى بقيمة 5,2 مليار دولار ليصل إجمالى الدين الخارجى لمصر ٥٢١مليار دولار ،ولجأت الحكومة المصرية لزيادة هذا الدين لمواجهة التداعيات المحتملة جائحة كورونا بحوالى ٠٠١مليار جنية موجها إلى منظومة التموين و دعم الفئات الفقيرة والعمالة غير المنتظمة أو تقديم إعفاءات ضريبية للعاملين ،وخفض العبء الضريبي على شرائح للعاملين فى قطاع الأعمال ،وتقديم القروض الميسرة وإعانات التصدير ،وبالتالى فأن أزمة جائحة كورونا أدت إلى تفاقم أزمة الدين الخارجى،مما يزيد العبء على الموازنة العامة للدولة بفعل زيادة سقف الالتزامات الخاصة بسداد أصل الدين والفوائد ،حيث تشير التقديرات الواردة فى مشروع موازنة ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى تخصيص ١١,تريليون جنية لتغطية أعباء خدمة مقيمة بين فوائد الدين (٦٦٥مليار جنية) وأقساط الديون (٥٥٥مليار جنية)،حيث يمثل جملة الأعباء حوالى نصف قيمة الموازنة العامة للدولة البالغة ٢,٣تريليون جنية .

-الميزان التجاري لمصر: قد يؤدي انتشار فيروس كورونا الى اضطراب حركه التجارة وسلاسل التوريد، والتي قد تصل الى صعوبة توفير بعض مكونات الانتاج و قطع الغيار، وقد يواجه الموردون صعوبات في التوريد. ومن المتوقع ان يؤدي تباطؤ الطلب العالمي الى إنخفاض الصادرات المصرية، كما ان اجراءات الحظر وارتباك سلاسل الامداد العالمية، ستحد من الواردات، ومن المرجح أن تنخفض الصادرات المصرية بنسبه أكبر من الانخفاض في الواردات، فيزداد العجز في الميزان التجاري.واشار تقرير غرفه التجارة الامريكية بالقاهرة الى تراجع عائدات التصدير من مصر بنسبه 25 % عام 2020، حيث ان أكبر الشركاء التاجريين لمصر هم الاتحاد الاوروبي وايطاليا والامارات والسعودية والولايات المتحدة الامريكية والصين

وتركيا، وهي من بين الاقتصادات التي تأثرت بالوباء. فقد أوقفت هذه البلدان نشاطها الصناعي مما سيكون له اثار سلبيه مباشرة على التجارة من الاتجاهين. فعلي صعيد التصدير، تواجه حركة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي _ خاصة ايطاليا والولايات المتحدة _ تأخيرات داخلية وخارجية، مما سيؤثر أيضا على الحسابات الخارجية. وبالمثل، من المرجح ان تستورد مصر كميات أقل، حيث يركز الموردون بالخارج على الاسواق المحلية، مما سيؤثر على عدد من الشركات المصنعة في مصر، خاصة فى قطاعات الأجهزة الكهربائية والالكترونية التي تعتمد بشكل كبير على مستلزمات الانتاج المستوردة .

- تحويلات المصريين العاملين فى الخارج :يوجد نحو 65 % من المصريين العاملين بالخارج في دول الخليج، ومع هبوط أسعار النفط العالمية، وما تتعرض له دول الخليج من ضغوط مالية كبيرة نتيجة فيروس كورونا ، يتوقع إنخفاض تحويلات العاملين بالخارج بنسبه 10 % بنهاية 2020، وفقا لتقديرات البنك الدولي ومن المرجح ان يؤثر تراجع التحويلات المالية على معدل استهلاك الأسر المعيشية من السلع الاستهلاكية، مما قد يؤدي الى تضرر قطاعات إنتاج السلع الوسيطة. وقد اشار تقرير لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (ونكتاد) خلال شهر مارس 2020 أن تراجع النمو الاقتصادي العالمي إلى ما دون 2% قد يكلف خسائر اقتصادية في حدود تريليون دولار ستتحمل تباعتها جميع دول العالم بدرجات متفاوتة، وقد بدأت بالفعل تبعات هذا التباطؤ الاقتصادي على الدول النامية في الظهور، فقد شهدت الدول المصدرة للعمالة ومن بينها مصر تباطؤ في تحويلات العاملين بالخارج بسبب حالات التسريح من العمل، وتأخر دفع الرواتب في الدول التي يعملون بها. كما أنه من المتوقع ان يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي و تعطل حركة التجارة العالمية إلى تأثيرات شديدة في جانب العرض؛ حيث تعتمد مصر وغيرها من الدول النامية على مدخلات الانتاج والمواد الخام المستوردة؛ مما سينعكس سلبا على معدلات الانتاج ومستويات التوظيف. وعلى الرغم من برامج تقليص العمالة الأجنبية وسياسات توطين الوظائف التي تتبناها دول الخليج منذ فترة، فقد ارتفع إجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى 6.7 مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي الجاري 2020/2019، في الفترة من يوليو إلى سبتمبر، بمعدل زيادة 13.6% على أساس سنوي، وبقيمة تعادل 803.6 مليون دولار. وبلغت نحو 5.9 مليار دولار خلال ذات الفترة من السنة المالية السابقة، إلا أنه من المتوقع تبني هذه الدول سياسات انكماشية استجابة لتراجع أسعار النفط، وخفض معدلات الإنفاق، وهو ما قد يؤثر على تحويلات المصريين بالخارج في الفترة المقبلة .

-الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر :تسببت أزمة كورونا في خروج المزيد من استثمارات المحافظ الأجنبية، لتسجل حوالى 10-8 مليار دولار وذلك خلال الفترة من 20 فبراير حتى بداية يونيو 2020، ومن المتوقع حدوث انخفاض محتمل في الاستيراد، وبالتالي تراجع منحني التكلفة. وقد يسعي بعض المستثمرين في أسواق الأسهم الى خروج رأس المال من مصر لتسوية خسائرهم في الاسواق العالمية، مما يؤدي إلى تراجع أسعار صرف العملة المحلية؛ مما يعني تحمل الحكومة لأعباء إضافية قد تؤدي إلى مشكلات في سداد أقساط وأعباء خدمة الديون الخارجية ويشدد الشروط الائتمانية للحصول على قروض جديدة. إن ديون وتدفقات الاسهم الخارجية من الاسواق العالمية الناشئة بلغت نحو 78 مليون دولار في الشهرين التاليين منذ بدء ازمة كورونا بالتزامن مع اندفاع المستثمرين نحو الاستثمار في أصول الملاز الامن وفقا لبيانات معهد التمويل الدولي حيث سجلت التدفقات الخارجة من الاسواق الناشئة خلال شهري يناير وفبراير 2020 اكثر من ثلاثة أضعاف المبلغ الذي شوهد في الاشهر الثلاثة التالية لبداية الازمة المالية العالمية في

2008 / 2009.وعلى الحكومة المصرية أن تعمل على تحفيز الاستثمار الداخلي مع الاستثمار الأجنبي فى ظل عدم وضوح الرؤية بالنسبة لحركة التجارة العالمية ، ويجب التركيز على الصناعات التى يتم استهلاك مخرجاتها داخلياً مع عدم إغفال الصناعات التصديرية حتى لا يتأثر الميزان التجاري وسعر الصرف للجنية المصرى ، خاصة إذا ما وضعنا فى اعتبارنا أن حدوث أزمة اقتصادية من الممكن جداً ، يؤثر على استثمارات الأجانب فى أدوات الدين المصرية وهو ما يؤدى إلى العودة إلى نفس الأزمة السابقة إذا لم يتم تحفيز الإنتاج وخاصة الاستثمار الرأسمالي ، لهذا يستلزم وبقوة تنفيذ مبادرات متكاملة لتنشيط الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتستخدم كمحرك للنمو الاقتصادى .

-عدم ملائمة بيئة الأعمال: حيث أن هناك صعوبة وطول الإجراءات الإدارية لبدء مشروع جديد ،وإصدار تراخيص الإنشاء وتسجيل الملكية ،بالإضافة إلى قواعد الحكومة والشفافية وعدم وضوح آليات تخصيص الأراضي وتنفيذ العقود وحماية حقوق المستثمرين ، كل ذلك يعد من التحديات التى الهيكلية أمام تطوير بيئة الأعمال،ويعدقانون الاستثمار الجديد رقم ٧١ لعام ٢٠١٥ خطوة هامة نحو تطوير بيئة الأعمال .

١-٣-٣ التحديات المؤسسية للاقتصاد المصرى

-تعدد القوانين التشريعية وتشابكها: وبالإضافة لذلك هناك تقادم لبعض القوانين والكثير منها لا يلائم التطورات التى يشهدها الاقتصاد المصري وقطاعاته المختلفة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير النظام التشريعي للنشاط الاقتصادي ،إلا أنه فى حاجة إلى المزيد من المراجعة والتطوير.

-الحكومة والشفافية والمساءلة: أن ضعف ثقة المواطنين فى أداء الحكومة وغياب الشفافية والمساءلة يعتبر من أهم التحديات التي تحتاج إلى اهتمام في الفترة المقبلة وعلى ذلك فأن الحكومة المصرية قامت بتوفير البيانات بشكل مستمر ومتابعة تنفيذ مبادئ الحكومة فى مؤسسات الدولة والقطاع المدني والقطاع الخاص ،والتنسيق بين الأجهزة والإدارة المركزية للدولة.

-مركزية إتخاذ القرار: أن تركز سلطة إتخاذ القرار داخل الجهاز الإداري للدولة فى الإدارة، بترتب عليه رفع مستوى البيروقراطية داخل الدولة ،ويعوق حركة التنمية الاقتصادي،وذلك يجب تفويض السلطات وتمكين المحافظات من تلبية احتياجاتها التنموية.

١-٣-٤ تحديات الاقتصاد غير الرسمى

تعانى مصر من إرتفاع حجم القطاع غير الرسمي ،وتتسم وحدات ذلك القطاع بصغر حجم وتدنى مستوى التنظيم ،وعدم وجود فصل بين العمل ورأس المال كأحد عوامل الإنتاج ،بالإضافة إلى أن علاقات العمل تتسم بعدم الرسمية وذلك لغياب العلاقات التعاقدية. كما أن القطاع غير الرسمي يتسم التقدير فيه بعدم الدقة ،الأمر الذى يمثل تحدياً أمام وضع استراتيجية متكاملة للاقتصاد المصري. وترجع أهم أسباب انتشار القطاع غير الرسمى إلى إرتفاع التأمينات الاجتماعية وصعوبة التشريعات الخاصة بسوق العمل ،وإرتفاع معدلات البطالة والهجرة من الريف إلى المدن ،والأمية والفقر ،وضعف الحالة الصحية، وكذلك الضغوط الاقتصادية التى تواجه العديد من الأسر المصرية. وتشير بيانات التعداد الاقتصادى المصرى إلى أن القطاع غير الرسمى يستحوذ على 53 % من المنشآت الاقتصادية ،وأن الكثير من العاملين فى هذا القطاع سيتعرضون لصدمات شديدة ومفاجئة فى دخولهم , لاسيما أن جانب كبير منهم يعملون فى وظائف متدنية الأجور وبشكل غير منتظم داخل هذه القطاعات ، مما يتسبب فى خفض قدراتهم الشرائية ،

ويمثل عائقاً لحصولهم على أغذية كافية ومتوازنة تلبى احتياجاتهم الغذائية .وتتمثل أهم الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري فى الآتى :

-تعميق مشكلة التفاوت فى الدخول: حيث يركز الإنتاج كثيف العمالة فى القطاع غير الرسمي ،مما ينتج عنه إنخفاض فى الأجور فى هذا القطاع مقارنة بالقطاع الرسمى لذات العمل. ويرجع ذلك إلى عدم وجود حد أدنى للأجور فى القطاع الرسمى،وكذلك يرتبط القطاع غير الرسمي بالعمالة غير الماهرة.

- زيادة مشكلة التمييز بين الجنسين فى سوق العمل :حيث أن المرأة تحصل على أجور منخفضة مقارنة بالرجل فى ذات العمل ،علاوة على أن عمالة الأطفال تقتصر على القطاع غير الرسمي بالمخالفة لحقوق الطفل.

-تفاقم قضية الفقر في مصر،حيث يحصل العاملين في القطاع غير الرسمي على أجور متدنية علاوة على عدم وجود ضمانات كعقود عمل رسمية أو تأمينات اجتماعية.

- إنخفاض الإيرادات الضريبية فى القطاع غير الرسمي :وذلك بسبب عدم خضوع تلك المنشآت للضرائب على النحو الذى يحرم الدولة من الحصول على نسبة عالية من الإيرادات العامة.

-التأثير السلبى على الاستثمار الخاص المحلى والأجنبي : حيث أن التهرب الضريبي ،وقوانين العمل المكلفة،وبالتالى تنخفض تكاليف الإنتاج بالقطاع غير الرسمي ،وينخفض السعر للمنتجات مقارنة بالقطاع الرسمى ،كما أن هناك تفاوت فى درجة الجودة بين منتجات القطاعيين .

- وتسعى الحكومة المصرية لدعم العمالة غير الرسمية ،وإنشاء قاعدة بيانات رسمية بشأنهم

٢-تداعيات أزمة جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة والفندقة فى مصر.

٢-١ تداعيات جائحة كورونا على قطاع النقل فى مصر

يلعب قطاع النقل فى مصر دورا بارزاً وحيويا فى حركة التجارة العالمية ،حيث يمر أكثر من ٥% من سفن الشحن البحرى فى العالم عبر قناة السويس كل عام ،كما يشهد عدد الشركات العالمية من الهند والصين وتركيا وأسبانيا إرتفاعا مطردا،وكل هذه الشركات تستخدم مصر كقاعدة لتصنيع الصادرات التى تستهدف السوق الأوروبية ،كما يتم شحن ٩٠ %من تجارة مصر الخارجية هن خلال الموانىء البحرية،وتستثمر مصر فى توسيع وتطور قدرتها وطاقتها بما يتوازى مع حجم تجارتها الخارجية.

وبالنسبة لقطاع الطيران والنقل الجوى فى مصر نجد أن صناعة متقلبة نظراً لأنها تعتمد بشكلٍ كبير على السفر والسياحة وتعتمد لصورة قليلة للغاية على طيران الإتصال،ويعمل حالياً فى قطاع الطيران أكثر من ٦٠٠ ألف موظف ،وقد تأثر هذا القطاع بجائحة كورونا،حيث أدت لتراجع إيرادات قطاع الطيران فى مصر بنسبة ٤٠%عام ٢٠٢٠ بما يعادل ٣ مليارات دولار .

٢-٢ تداعيات جائحة كورونا على قطاع السياحة فى مصر

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الأساسية فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ،حيث أن الله ميز مصر بموقعها الجغرافي الفريد ،والذى يتميز مناخها بطقس معتدل على مدار العام ،وثروات أثرية تعكس عمق وتميز حضارتها على مر العصور ،بالإضافة إلى تمتعها بالشواطئ الساحلية الجذابة. ما أن مصر تتميز بإمتلاكها لمخزون من التراث الحضاري والتاريخي ،هذا إلى جانب وجود عناصر طبيعية وبيئية متعددة وتميزها بالثراء الفنى والثقافى والأنشطة السياحية المختلفة من ممارسات الرياضيات المائية ونشاط الغوص ،والسياحة النيلية وسياحة

المهرجانات، وسياحة التسوق والسياحة الدينية...الخ).
ويعتبر قطاع السياحة من أهم مصادر الدخل القومي في مصر،حيث يعد من أهم الأنشطة الاقتصادية وأسرعها نمواً على مستوى العالم،وتقدر مساهمة قطاع السياحة حوالى ٤٠% من إجمالي صادرات الخدمات،ويمثل ١٩%من حصيلة النقد الأجنبي ،ويقدر مساهمته حوالى 7% من إجمالي الناتج المحلي وتعد السياحة من أهم القطاعات فى الدولة ،والتى تعمل على توفير فرص عمل ،حيث تقدر نسبة العاملين في قطاع السياحة فى مصر بحوالى ١٢%من إجمالي عدد العاملين فى الدولة.وقد قامت مصر بإتخاذ العديد من السياسات لمواجهة آثار جائحة كورونا كالأتى :

-تعليق حركة الطيران فى كافة المطارات المصرية.

-غلق جميع المنافذ البرية بمحافظة جنوب سيناء.

-غلق جميع المطاعم والمقاهى والكافيهات والملاهى...الخ.

- تعقيم كافة الفنادق والمنشآت السياحية فى فترة تعليق الرحلات السياحية.

-دعم البنك المركزي المصري للقطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به.

-دعم التنمية العقارية فى القطاع السياحي.

-دعم العاملين بالقطاع السياحي.

-استكمال أعمال الترميم والتطوير للمناطق الأثرية والسياحية والمناطق المحيطة بها.

-الترويج السياحة باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

- إطلاق علامة السلامة الصحية للفنادق التى إعتمدتها وزارة السياحة.

ومن أهم الإقتراحات لتخفيف آثار الأزمة على قطاع السياحة ما يلى :

-الإستفادة من العاملين فى وكالات السفر والدعاية لتقديم خدمات الدعم الفنى على شبكات الأنترنت.

-إيجاد فرص بديلة للمرشدين السياحيين بما يساعد فى الترويج للسياحة المصرية من خلال فيديوهات حول المناطق الأثرية ووضعها على منصات ترويجية للسياحة فى مصر.

-إيجاد فرص بديلة لتشغيل وسائل النقل السياحي فى خدمة المواصلات العامة بتكلفة مميزة.

- الترويج السياحي بإستخدام الوسائل الحديثة مثل الجولات الأفتراضية وغيرها من الوسائل.

-إطلاق العلامة المميزة لبعض المناطق والحرف اليدوية المصرية مثل أطلس الحرف اليدوية.

-رفع الوع الصحى للعاملين فى مجال السياحة بالممارسات الصحية السليمة .

وبالرغم من التأثير المتوقع والكبير لقطاع السياحة والسفر في مصر والعالم إلي ما بعد أزمة كورونا، إلا أن السياحة الداخلية قد تمثل فرصة جيدة في ظل الأزمة، وأن القرارات الاقتصادية للدولة ساهمت في تخفيف الأعباء علي القطاع السياحي من خلال تأجيل أقساط الديون وإسقاط الضريبة العقارية.وضرورة الاستمرار في دعم القطاع السياحي للحفاظ علي الإنجازات التي حققها القطاع في التعافي وعودة النشاط وارتفاع الانفاق السياحي والحفاظ علي العمالة، بجانب ضرورة إعادة النظر في منظومة الضرائب خاصة في القطاعات الأكثر تضررا، والتعامل مع الموازنة العامة للدولة ببعد اقتصادي يعيد رسم خريطة الاستثمار في بعض القطاعات ذات الاولوية لأنها وسيلة لمخاطبة المستثمرين، والأفضل هو التعامل معها ببعد تنموي يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستثمار في أولويات التنمية مثل التعليم، الرعاية الصحية، القضاء على الفقر، المساندة المجتمعية، تحسين الأجور، وتحقيق الأمن .

وفيما يلي مجموعة من السياسات المالية و الاقتصادية التى يمكن اتخاذها للحد من تداعيات أزمة جائحة كورونا في القطاع السياحي وهى :

حد- تشجيع السياحة المحلية من خلال تقديم عروض

تشجيعية وتصميم حملات إعلامية مناسبة، وتخفيض رسوم المزارات السياحية خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١.

-تخفيض رسوم المطارات التى تخدم الوجهات السياحية.

-استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للترويج لمنتجات المقصد السياحى المصرى.

-التركيز على السوق العربي والأفريقى بعد إنتهاء الأزمة لزيادة عدد السائحين.

-إعادة الهيكلة المالية للمشروعات السياحية من خلال تفعيل صندوق الاستثمار السياحي.

-الاستعانة بمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية فى تقديم الدعم المالي والفنى لقطاع السياحة.

-تأجيل سداد الديون المستحقة على قطاع السياحة.

٢-٣ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الفندقة فى مصر

لقد أدى تقييد السفر الدولى فى جميع أنحاء العالم إلى آثار سلبية على قطاع الفنادق في مصر ،حيث تم إلغاء ما بين ٧٠-٨٠%من حجوزات الفنادق المصرية ،وأن استمرار غياب السياح فى مصر قد يتسبب فى خسائر شهرية تقدر بنحو ٦٢,٣ مليار جنية مصرى،وكما أدى أنتشار جائحة كورونا لإنخفاض عوائد قطاع السياحة فى مصر بنحو ٣٦,٨%عام ٢٠٢٠ بسبب إنخفاض إجمالى السياح الوافدين بحوالى ٠٦,٥%،وهو ما سوف يكون له تأثير اقتصادي كبير ،ويعمل على ارتفاع العجز الجارى ،والعجز فى ميزان المدفوعات المصرى ،وهو ما يؤدى إلى اللجواء إلى الاقتراض الخارجى بالإضافة إلى توقف العمالة وتسريحها وزيادة نسبة البطالة واضطرار بعض الفنادق إلى الغلق لحين عودة الحياة مرة أخرى .

٢-٤ تداعيات جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الأخرى فى مصر

٢-٤-١ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الصناعة فى مصر

إن حتمية تأثر القطاع الصناعي المصرى بجائحة كورونا أمر تفرضه طبيعة الأزمة نفسها ،فقد ضربت الجائحة العناصر الأساسية فى سلاسل التوريد العالمية التي تعتمد عليها عملية عولمة الإنتاج الصناعي ،وهذه العناصر هى وسائل النقل والشحن واللوجستيات،وحرية وسهولة تدفق التجارة.وقد تأثر القطاع الصناعي المصرى من خلال تعطل سلاسل التوريد العالمية والمحلية لمستلزمات الإنتاج،وتراجع الطلب المحلي والعالمي على منتجات القطاع الصناعي،وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع الصناعي،والتأثير على تداول أسهم الشركات الصناعية.وكان هناك العديد من الآثار الإيجابية لجائحة كورونا على القطاع الصناعي فى مصر ،حيث ساهمت الأزمة فى تسريع الإبتكارات فى الصناعة،واستفادة الصناعات التى تنتج المنتجات والأدوات الصحية والمستلزمات الطبية والمواد الغذائية .وقامت الحكومة المصرية بإتخاذ مجموعة من السياسات لمساندة الصناعة فى مواجهة الأزمة من خلال ضخ 100 مليار جنية وتخفيض أسعار الفائدة بنسبة 3%لتسهيل الحصول على الأربع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ،وتخفيض أسعار الطاقة للمصانع ،وتقديم الحوافز الحكومية للقطاع الصناعي .

٢-٤-٢ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الزراعى ومنظومة الأمن الغذائى فى مصر

أن قطاع الزراعة في مصر يمثل قطاعا رئيسياً من قطاعات الاقتصاد القومي المصرى ،حيث يستوعب حوالى 25,03% من إجمالي المشتغلين،وقد ساهم قطاع الزراعة بنسبة 11,1% من إجمالي الناتج المحلي ،علاوة على أنه يوفر الغذاء للسكان والمواد الخام اللازمة للصناعات الوطنية. كما تعد الزراعة سوقا للعديد من المنتجات

الصناعية مثل المعدات والآلات الزراعية واللقاحات والامصال البيطرية ،بالإضافة إلى مساهمة قطاع الزراعة في عملية التراكم الرأسمالي،وتمتلك مصر مقومات وإمكانيات التنمية الزراعية من أرض وموارد بشرية ومائية إذا ما أحسن استغلالها وإدارتها بشكل جيد سوف تؤدى دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة .ولا شك أن تجاهل انعكاسات جائحة كورونا على القطاع الزراعى المرتبط بها منظومة الأمن الغذائى يشكل خللا ضخماً قد يؤثر سلباً على مساعي الدولة المصرية لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ المتعلقة بمكافحة الفقر والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائى ،حيث أن مصر تعتمد على مدخلات الإنتاج والمواد الخام المستورد ة ،مما ينعكس سلباً على معدلات الإنتاج ومستويات التوظف ،وقد أشار نموذج المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية أن كل 1%تراجع للنمو الاقتصادي العالمي نتيجة أزمة جائحة كورونا يستتبعه إرتفاع فى عدد الأفراد الذين يعيشون فى فقر أثر حالة انعدام الأمن الغذائى بنسبة ٢ % ،وترجع هذه التقديرات فى مصر بسبب المشكلات الهيكلية المزمنة التى تعانيها قطاعاتها الاقتصادية . لذا فإن التأثيرات الاقتصادية للجائحة تنذر بتداعيات سلبية خطيرة على جهود الحكومة الهادفة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائى المستدام سيحدد مداها وعمقها مدى الانتشار الزماني والمكاني للفيروس ، وبالتالى من الرضوى خلال المرحلة الحالية العمل على ضمان التدفق السلس للسلع الغذائية والاستفادة الكاملة من إمكانات السوق الدولية لتأمين العرض والطلب الغذائى ، وذلك بتخفيض التعريفة الجمركية على واردات الغذاء لضمان استقرار إمداداته وأسعاره ،علاوة على ذلك ينبغي أن تتضافر جهود الدولة المصرية مع غيرها من الدول النامية المستوردة للغذاء لحث المجتمع الدولى ومنظماته على مكافحة السياسات الحماية التى قد تتخذها الدول المصدرة للسلع الزراعية والتى قد تفاقم الأزمات التى تواجه سلاسل القيمة الغذائية العالمية . أما على المستوى المحلى ،فيجب الاستمرار فى المراقبة الدقيقة لمستويات أسعار المواد الغذائية وتشديد إجراءات الإشراف والرقابة على أسواق السلع الغذائية . للمزارعين والمنشآت الإنتاجية الزراعية والغذائية ،كتقديم إعانات مؤقتة للمزارعين ودعم مدخلات الإنتاج ، وخفض تكاليف التمويل وتيسير شروط الحصول عليه ، وتخفيض أو تأخير فواتير الضرائب والتأمين والإيجارات . وقد أظهرت هذه الجائحة عورات القطاع الزراعى المصرى وعوار سياساته الإنتاجية التى جعلت مصر مستورداً صافياً للغذاء ، وجعلت أمنها الغذائى فى مهب رياح الأسواق الدولية وتقلباتها بسبب الأزمات الاقتصادية وانتشار الأوبئة ، وهى أزمات من المتوقع أن تتكرر موجاتها مستقبلاً لاسيما فى ظل الاضطرابات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية وتأثيراتها على الموارد الطبيعية ،ومن ثم فهناك ضرورة ملحة إلى إعادة النظر فى السياسة الزراعية المصرية والحوكمة الجيدة للقطاع الزراعى ،بحيث يكون الهدف هو إعادة بناء النظم الزراعية والغذائية بشكل يجعلها أكثر أمناً وعدلا واستدامة .

٢-٤-٣ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الطاقة المتجددة فى مصر

تعد مصر من الدول الواعدة في مجال إنتاج الطاقة المتجددة وذلك فى مجال طاقة الرياح والطاقة الشمسية،ففى مجال طاقة الرياح فأن مصر تتمتع بوفرة مصادر طاقة الرياح خاصةً في منطقة خليج السويس التى تتميز بسرعات رياح عالية ومنتظمة ،كما تعد مناطق الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر على طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة الكهربائية عن طريق الرياح التي تتسم بالاستمرارية و الديمومة .وفى مجال الطاقة الشمسية فإن مناخ مصر يتميز بالسطوع الشمسي طوال

العام وتعد مصر من أغنى دول العالم بالطاقة الشمسية نظرا لأنها تقع بين خطى عرض ٢٢و36,5 شمال أي أنها تقع في قلب الحزام الشمسي العالمى ،وتصل حدة أشعة الشمس من ٢٠٠٠إلى ٢٦٠٠ كيلو وات ساعة/م٢،الأمر الذى يجعل من الطاقة الشمسية فى مصر مصدرا هاماً لتوليد الطاقة .

٢-٤-٤ تداعيات جائحة كورونا على قطاع الخدمات الصحية والطبية

أن مصر لديها منظومة صحية وبنية تحتية جيدة قادرة على مواجهة المخاطر الصحية المستقبلية بجانب امتلاكها خبرات للأطقم الطبية والممرضين، ونجحت فى التعامل مع العديد من الأوبئة والأمراض المتوطنة مثل تجربتها فى القضاء على فيروس الكبد الوبائي والملاريا. ولا شك أنه بفضل المتابعة المستمرة لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية لخطط الدولة المصرية تم اختصار وقت إتمام مشروعات واعدة في مصر فى زمن قياسي منها مشروعات فى مجالات الصحة والتنمية العمرانية والبنية التحتية ومشروع نظام التأمين الصحى الشامل. وقد عملت الحكومة على احتواء الفيروس من خلال إجراء التحاليل وتعقب المخالطين، والعزل وتقديم العلاج، إلي جانب عدد من الإجراءات الوقائية التي تتضمن تحقيق التباعد الاجتماعي. وقد تم تطبيق برنامج رفع مستوي الوقاية من العدوى ومكافحتها التى يرتكز على عدد من المحاور، في مقدمتها النهوض بالقطاع الصحي، توفير أدوات التعقيم والتطهير، ورفع وعى المواطنين حول كيفية تفادي الإصابة بالفيروس، وإتخاذ عدد من الإجراءات الوقائية وإطلاق حملة قومية للتعقيم والتطهير، ووضع خطة تعايش مع جائحة فيروس كورونا المستجد. وهناك خطوط إنتاج في مصر بدأت تعمل على إنتاج الكمامات الطبية ضمن جهود الدولة المصرية لمواجهة أزمة فيروس كورونا، و أن هذه الخطوة ستساهم بشكل كبير في توفير كافة المستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الفيروس.

٢-٤-٥ تداعيات جائحة كورونا على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مصر

يعتبر قطاع التكنولوجيا من القطاعات الواعدة التي تمتلك فرصاً كبيرة في مشروعات المالية بالتعاون مع البنك المركزي فيما يخص مشروعات التحول الرقمى الشمول المالي والربط الالكتروني وتسوية المدفوعات ونظم التمويل.

٣-١الآليات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمعالجة جائحة كورونا

يستلزم الأمر لتخطى تلك الأزمة تضافر الجهود والاعتماد على توليفيه مناسبة من السياسات والإجراءات والآليات للخروج بالاقتصاد المصري سريعاً من أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-٩١)،وذلك بأقل الخسائر الممكنة حتى لا تسفر عن أزمة نظامية وكما يوجد مجموعة من الآليات التى سوف يكون لها دور هاما فى المرحلة الراهنة لما لها من آثار إيجابية متعددة فى الظروف العادية بصفة عامة وفى أوقات الأزمات بصفة خاصة والتى نبرز أهمها فى التالى :

٣-١التحول الرقمى والدفع الإلكتروني

إن أزمة كورونا أظهرت أهمية الاعتماد على التحول الرقمى والدفع الالكتروني ،وما لها من إيجابيات عديدة ساهمت فى تجاوز الأزمة ،من خلال مساهماتها فى عمليات تداول الأموال وتوفير السيولة ،وتخفيف العبء على المواطنين والقضاء على البيروقراطية والفساد ،وتوفير تكاليف طباعة النقد والوقت اللازم لإتمام المعاملات المالية. ومن أبرز الدعائم المهمة لتطبيق التحول الرقمى والشمول المالى، والدفع الإلكتروني ما يلى:

-تطوير البنية التحتية :والتى أسستها الدولة المصرية عبر توليفة من النظم مثل منظومة التحصيل الإلكتروني ونظام السيولة اللحظية ،وغرفة مقاصة الشيكات ،بالإضافة لإصدار القوانين المنظمة والجهات الرقابية لمتابعة عملية الدفع الإلكتروني إلى جانب الاهتمام بالعنصر البشرى وتأهيله بالشكل الملائم من الناحية العلمية والعملية لدعم تطبيق التحول الرقمى ،ونشر التوعية المجتمعية لأهمية الدفع الإلكتروني كما حدث في مبادرة البنك المركزي المصري (باي باي نقدية).

-تأهيل العاملين بالأجهزة الحكومية لرفع قدرتهم على تنفيذ العمليات والمعاملات بشكل إلكتروني.

-ضرورة توفير نظم التكنولوجيا الرقابية للمعاملات المالية من قبل الأجهزة الحكومية للحد من عمليات الفساد والتلاعب.

-توعية الفئات الأقل فقرأ من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي لتحفيزهم على استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

- ضرورة إصدار اللائحة التنفيذية بواسطة البنك المركزي المصري لتسريع عمليات تطبيق خدمات الدفع الإلكتروني تنويع تطبيقات التكنولوجيا المالية بالسوق المصرى مثل بطاقات الدفع كارت ميزة البطاقات اللاتلامسية.

٣-٢ الشمول المالى

للشمول المالى ،وما يوفره من إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها ،العديد من الآثار الإيجابية التى تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه ومن شأنه يدفع بمعدلات النمو ويحسن من وضع الفئات المختلفة ،فمع إتاحة الخدمات المالية للجميع ،تمكن الأفراد والمؤسسات من النفاذ إليها بسهولة ،ويساعد على إتخاذ القرارات الاستهلاكية والاستثمارية طويلة الأجل ،والتعامل مع المخاطر المالية التى قد تواجههم وإدارتها بشكل جيد ،وكذا مواجهة الظروف الطارئة ،وامتصاص الصدمات المالية الغير متوقعة ،وبالتالى فأن الشمول المالى يمكن الوحدات الاقتصادية من الحفاظ على معدلات مستقرة من الاستهلاك والاستثمار ،بالرغم من الصدمات المختلفة ،مما يساعد من تحسين معدلات النمو الضعيفة أو السالبة فى أوقات الأزمات ،كما أن الشمول المالى يساعد على تحسين معدلات الفقر بالإضافة إلى أنه يعزز من درجات الاستقرار المالى،فالدول التى تتمتع بشمول مالي أعلى هى التى تتمكن من التغلب على الأزمات بشكل أفضل.

وكما أن الشمول المالى يمكن من الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية التى يمكن أن تنقل الفيروس من شخص لأخر .وقد بذلت الحكومة المصرية جهود كثيرة فى مجال تعزيز الشمول المالى من أبرزها :

-إصدار تعليمات للبنوك بتسهيل حصول الأفراد والمؤسسات على الخدمات المصرفية اللازمة للاستيراد لتلبية الشركات المستوردة.

-توفير مراكز اتصال بالبنوك بالرد على استفسارات العملاء فيما يخص السحب الآلي من ماكينات الصرف الآلي.

-تعديل شروط السداد للعملاء المتعثرين من الأفراد والشركات.

-تأجيل البنوك الاستحقاقات الائتمانية للعملاء أفراد ومؤسسات.

-تخفيض أسعار الفائدة بهدف دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته.

-إعفاء التحويلات المحلية من العمولات.

-تعديل الحد الأدنى للسحب والإيداع ٥٠الف جنية بدلاً من ١٠الاف جنية مصري ،و٢٠ألف جنية من ماكينات الصرف الآلي بدلاً من ٥ألاف جنية.

- تشجيع المؤسسات المالية على الاستمرار فى منح الائتمان سواء للأفراد أو الشركات والتوسع فيه بشكل أكبر وسريع.

-تسهيل عملية فتح الحسابات المصرفية العادية ،وإعادة

النظر فى أحجام الإيداعات لفتح الحسابات المصرفية.

-توسيع نطاق الخدمات المالية التى يمكن تقديمها بشكل إلكتروني أو عبر الهاتف.

-رفع الحدود القصوى المفروضة على عمليات الدفع الإلكتروني عبر التلفون المحمول أو الأرضي

٣-٣مظلة الحماية الاجتماعية

تولى الحكومة المصرية أولويات قصوى للفئات الفقيرة والفئات الهاشه،ويتحقق ذلك من خلال الآتي

- أجريت زيادة كبيرة فى مخصصات الإنفاق الصحى منذ بداية الجائحة ،وتم توسيع تغطية برنامجي تكافل وكرامة اللذين يقدمان تحويلات نقدية مشروطة ،بالإضافة إلى ذلك استحدثت الحكومة برامج جديدة لتقديم التحويلات النقدية للعمالة غير المنتظمة التى وقع عليها ضرر بالغ من الأزمة ،وتوزيع المستلزمات الطبية والصحية على القرى الفقيرة ،كذلك تعمل الحكومة مع منظمات المجتمع المدني لتقديم دعم إضافي للمحتاجين .

- لضمان استمرار توفير الحماية الاجتماعية الضرورية تعهدت الحكومة بحد أدنى من الإنفاق على البرامج الصحية والاجتماعية حتى تتوافر الموارد المطلوبة لهذه الخدمات الأساسية.

-أجرت الحكومة مراجعة الإنفاق الاجتماعي مع التركيز على الحماية الاجتماعية ثم الصحة والتعليم لتقييم مدى كفاءته وتحديد المجالات التى تتطلب التحسين.

- ينبغي على الحكومة المصرية أن تضع حماية الفئات الفقيرة وذوى الدخول المحدودة على رأس أولوياتها فى المرحلة الحالية ، وذلك بتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وتقديم التحويلات النقدية والخدمات الطبية المجانية للفئات الأكثر احتياجاً مما قد يساعد فى تطويق تفشى فيروس كورونا المستجد والحد من أضراره على الأمن الغذائى .

-قامت الحكومة المصرية بدعم من الموازنة العامة للدولة للإنفاق الصحى بنحو ٦٢%،والإنفاق الاجتماعي ٠١%.

-قامت الحكومة المصرية بصرف مبادرة للعمالة غير المنتظمة لصرف منحة بمبلغ 500 جنيه للفئات التي تأثرت بصورة سلبية وتم صرف المبلغ لـ 1.6 مليون عامل.

٣-٤السياسات الاقتصادية والمالية

اتخذت الحكومة المصرية قرار بزيادة حد الإعفاء الضريبي خلال موازنة ١٢٠٢/٠٢٠٢.

٣-٥ تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر

لجأت الحكومة المصرية إلى تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر المعنية بتشجيع التصنيع المحلى وكذلك التصدير أو الخاصة بدعم الاقتصاد الرقمى كآلية لمواجهة أزمة فيروس كورونا ولتوفير فرص عمل جديدة

٣-٦ طلب دعم صندوق النقد الدولي

للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا ،اتخذت الحكومة المصرية منهجاً استباقياً بطلب الدعم من صندوق النقد الدولى على مرحلتين . الأولى حين طلبت تمويلاً بقيمة 2,8 مليار دولار أمريكي من خلال أداة التمويل السريع ، وهو ما تمت الموافقة عليه فى مايو 2020 حتى تتمكن من مواجهة الإنفاق الصحى والاجتماعي اللازم للفئات الأكثر عرضة للتأثير . أما الثانية فتمثلت فى طلب اتفاق للاستعداد الائتماني SBA يتيح تمويلاً بقيمة 5,2 مليار دولار أمريكي لمساعدة الحكومة على الاحتفاظ بالمكتسبات الاقتصادية التى تحققت فى الأربع سنوات الماضية ,مع الاستمرار فى ضمان الإنفاق الصحى والاجتماعي الملائم وإعطاء دفعة إضافية للإصلاحات الهيكلية بما يضع مصر على مسار التعافي المستمر .

٣-٧المبادرات الحكومية فى مصر

وهناك عدد من المبادرات الحكومية، ومنها مبادرة "أهالينا" والتي تدعم الفئات الأكثر تضرراً من تفشي

الفيروس، و قيام القطاع الخاص ممثلا في كبرى الشركات، والشركات الصغيرة، والقطاع الحكومي، ممثل في أجهزة الدولة، والمؤسسات الدينية، وعدد من الاتحادات، بالتنسيق فيما بينها بهدف التبرع لصندوق تحيا مصر، وتقديم كافة سبل الدعم اللازم سواء للأسر أو للأطقم الطبية للتخفيف من حدة التداعيات السلبية للجائحة عليهم. وقد لجأت الدولة لزيادة الدعم المتعلق بالجانب الاجتماعي والدعم النقدي تحت مسمى "معاش الضمان وتكافل وكرامة " بنسبة 2,7 % من موازنة الدولة 2020 /2021 ليصل إلى 19 مليار جنية مع تخصيص 7 مليارات جنية لتمويل مبادرة "حياة كريمة " للقرى الأكثر احتياجاً ،إضافة إلى إطلاق مبادرة جديدة لدعم الاستهلاك ،تسهم فى خفض أسعار مجموعة كبيرة من السلع للمواطنين .

٣-٨ التجارة الإلكترونية فى مصر

فى ظل أزمة كورونا تضررت العديد من القطاعات الاقتصادية ،ومن القطاعات التى تأثرت تأثراً إيجابيا قطاع التجارة الإلكترونية وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،مما دعي الحكومة المصرية للاستفادة من هذا القطاع وتطويره للمساهمة ولو بجزء بسيط فى الخسائر التي تكبدها الاقتصاد المصري، وقد انتعشت حركة قطاع التجارة الإلكترونية خلال تفشى فيروس كورونا بين الشركات والمؤسسات المميكنة ذات نموذج الاعمال الرقمى المتصل بالإنترنت والتى تعتمد على التعاملات التجارية بشكل on line وإيماناً من الدولة المصرية بأهمية قطاع التجارة الإلكترونية قامت بتطوير القطاع من خلال تشكيل لجنة للتجارة الإلكترونية والتحول الرقمى والشمول المالى ،وذلك للاستفادة منه فى مواجهة الظروف الراهنة وتفشى فيروس كورونا المستجد .

٣-٩السياسات الاقتصادية التى اتخذتها الحكومة المصرية للتعامل مع الأزمة

اتخذت الحكومة المصرية عدداً من الإجراءات لمواجهة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا وتقديم المساعده للقطاعات الأكثر تضرراً فى الاقتصاد المصري ،ويتضح ذلك من خلال ما يلى :

-تخصيص 36مليار دولار لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة ودعم السوق المالية.

-زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص،وخاصة القطاعات الأكثر تضرراً.

-تخفيض الرسوم على عمليات السحب الآلي بواسطة البنك المركزي.

-ضخ البنك المركزي المصري ٠٢مليار جنية فى سوق الأسهم للتحفيز النقدي وإتاحة السيولة.

-إعفاء الشركات الصناعية والسياحة من الضرائب.

-خفض تكاليف إمداد الكهرباء للاستخدام الصناعي بمقدار ٠١قروش للكيلو /وات ،وهو ما يكلف الدولة6 مليار جنية.

-خفض سعر الغاز الطبيعي للصناعة إلى 4,5دولار لكل مليون وحدة حرارية لتحفيز الإنتاج .

-خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة بمقدار ٠٣نقطة ،بهدف تشجيع نمو القطاع الصناعي.

- تأجيل أقساط ومدفوعات جميع القروض المصرفية للشركات والعملاء لمدة ستة شهور.

-زيادة التحويلات النقدية الموجهة إلي الأسر المعيشية الفقيرة،وتوسيع نطاق قانون الضمان الاجتماعي والمعاشات،ورفع المعاشات بنسبة ٤١% للعاملين الموسميين.

النتائج:

١-تم إثبات صحة فرضية الدراسة بأن هناك آثار سلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية في مصر بصفة عامة وقطاع النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة ،وتم الإجابة على تساؤلات الدراسة.
٢-على الرغم من تأثر القطاعات الاقتصادية فى مصر بصفة عامة وقطاعات النقل والسياحة والفندقة بصفة خاصة بأزمة جائحة كورونا سواء من خلال إجراءات احتواء الفيروس أو التوقف المفاجئ للأنشطة الاقتصادية ،إلا أن الاقتصاد المصري يمتلك المقومات والإمكانيات لمواجهة الأزمة ،والإصلاح الاقتصادي التي تم خلال الأربع سنوات الأخيرة والذى مكنة من التغلب على تلك الأزمة.
٣- من أكثر القطاعات التى تضررت من جائحة كورونا هى قطاع النقل والسياحة والفندقة فى مصر .
٤- أن مشكلة الاقتصاد المصري الحالية هى نتيجة طبيعية لظروف سياسية واقتصادية عاشتها مصر لعقود طويلة .
٥-أن مصر لديها من الإمكانات والموارد والمقومات والتى تؤهلها للقيام بعملية التنمية الاقتصادية ،وتحمل الصدمات والأزمات العالمية والمحلية الراهنة،فهى غير قابلة للإفلاس خاصة أنها تتمتع بكنوز طبيعية غير مستغلة ،فضلاعن كثافة الموارد البشرية بها ،وأن ما تحتاج إليه هو إدارة رشيدة حكيمة تتسم بالجدية والحسم والجرأة فى اتخاذ القرارات المناسبة -والعاجلة لإتمام عملية الإصلاح الاقتصادي التى بدأته منذ السنوات الأربع الماضية.
٧-رغم التحديات التى تواجه الاقتصاد المصري خاصة فى السنوات الأخيرة،إلا انه يشهد تحسنا ملحوظاً فى التعافي والنمو بشهادة المؤسسات والمنظمات الدولية.
٨- كان وما زال هناك تداعيات سلبية لأزمة جائحة كورونا على الاقتصاد المصري وعلى الرغم من ذلك الاقتصاد المصري يمتلك المقومات والإمكانات التى تؤهلة بمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا السلبية.
٩- الحكومة المصرية اتخذت توليفة من الإجراءات والآليات والسياسات لمواجهة التداعيات المحتملة لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩).
١٠-قامت الحكومة المصرية بأستخدام مجموعة من السياسات المالية والاقتصادية لمواجهة تداعيات أزمة جائحة كورونا.
١١-سياسات التحول الرقمى والدفع الإلكتروني ، والشمول المالى ،ومظلة الحماية الاجتماعية،والمبادرات الحكومية المصرية ،وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ودعم صندوق النقد الدولي، وتكنولوجيا المعلومات فى جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياحية ،سياسات جيدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة فيروس كورونا المستجد فى الوقت الراهن .

التوصيات:

١-ضرورة تكاتف الجهود للهيئات والوزارات والوحدات الإدارية الحكومية فى الدولة المصري لتحقيق التكامل بينهم وبين القطاع المصرفي لتسير عمليات التحول الرقمى والدفع الإلكتروني والشمول المالى لمواجهة أزمة كورونا.
٢-الاهتمام بالعنصر البشرى (العاملين) وتأهيله بالشكل الملائم من الناحية العلمية والعملية لدعم تطبيق التحول الرقمى لأنهم الذراع الرئيسى فى تنفيذ المعاملات بشكل إلكترونى .
٣- نشر النوعية المجتمعية بأهمية التحول الرقمى والدفع الإلكتروني والشمول المالى ومميزاته للمواطن المصرى .
٤- ضرورة التحول من نظام التأمين الصحي إلى نظام التأمين الصحي الشامل على جميع المواطنين فى مصر.
٥-لمواجهة الدولة للتبعات المختلفة لأزمة كورونا يستلزم أعطاء الأولوية للاستثمار فى ثلاث قطاعات أساسية أهمها الاستثمار فى البشر (التنمية البشرية)،ومجالات الصحة ، والبنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات.
٦-ضرورة إعادة النظر فى السياسة الزراعية المصرية والحوكمة الجيدة للقطاع الزراعى؛ بحيث يكون الهدف على المدى الطويل هو إعادة بناء النظم الزراعية والغذائية بشكل يجعلها أكثر أمانا وعدلا واستدامةً.

٧-ضرورة التعجيل بتطبيق نظام التأمين الشامل علي مستوي كل محافظة بالمشاركة مع القطاع الخاص.
٨-يجب العمل علي التنوع في الاستثمارات في المجالات الأساسية المتعلقة بالاستثمارفي البشر والرعاية الصحية والبنية التحتية والتكنولوجية والاستثمار في مواجهة التغيرات المناخية والتعليم ومجالات الذكاء الاصطناعي.
٩- الاقتصادى المصرى يحتاج إلى مراجعة بعض النقاط الجوهرية مثل اتباع سياسات تحفيزية لعدد من القطاعات الاقتصادية والسعي لاستراتيجية توسعية لتنمية الصادرات والحد من تنامى الواردات مع السعي لزيادة معدلات اجتذاب الاستثمارات والاستمرار فى تنشيط السياحة مع إجراء تعديل جوهري فى سياسات الاقراض المصرفي ووضع آلية لإنهاء التعثر خاصة فى المصانع ذات الأصول الإنتاجية لمواجهة أزمة كورونا.
١٠-توفير أدوات وقاية وبيئة عمل آمنة للأطقم الطبية وللعاملات اللاتي يضطررن إلى مزاولة عملهن بالمستشفيات نظراً لحاجة المجتمع الشديدة لهن لمواجهة الأزمة.
٢١- تعديل مشروع قانون العمل المعروض على مجلس النواب بما يكفل الحماية القانونية للعاملات بالقطاع غيرالرسمى وتحديد آليات وضوابط فاعلة لحمايتهن اجتماعيا واقتصادياً.
١٢-المطالبة بضرورة تعديل مشروع قانون العمل المطالبة بضرورة تعديل مشروع قانون العمل بما يكفل عدم استبعاد عاملات المنازل من نطاق سريانه وحماية حقوقهن في شأن الاجور وساعات العمل والاجازات. كذلك شمولهن بالمظلة التأمينية.
١٣-اعطاء الأولوية فيما يمكن تقديمه من دعم للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تعملن بها نسب من النساء كبيرة.
١٤-تفعيل برامج الدعم المتواجدة بالفعل فيما يتعلق بجميع

جوانب خدمات الرعاية الصحية وبرامج الحماية الاجتماعية.
١٥-ادماج النساء في مجالات صنع واتخاذ القرار يمكن أن يحسن آليات مراقبة الوقاية الصحية للأطقم الطبية وللعاملات في المصانع والشركات.
١٦-تدشين آليات جديدة لدعم العاملات اللاتي تأثرت سبل عيشهن أو شهدوا انخفاض دخولهن.
١٧-متابعة جميع السياسات والإجراءات الصادرة التي تستجيب لاحتياجات النساء العاملات في ضوء الجهود المبذولة للحد من انشاء فيروس كورونا.
١٨-تصميم أداه سهلة الاستخدام كمرجع لجميع السياسات الصادرة المتعلقة بالمرأة والتي يمكن استخدامها من قبل متخذي القرار من اجل رؤية اكثر شمولا.
١٩-إدماج النساء والمنظمات النسائية في صميم تدابير الاستجابة لجائحة "كوفيه- 19".
٢٠-تحويل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر المجحفة إلى اقتصاد رعاية جديد شامل للجميع و يعمل لصالح الجميع.
٢١- ضرورة تكثيف الجهود ووضع خطط عاجلة لحصر وتقنين الاقتصاد غير الرسمي ،مما يوفر المليارات الضائعة على الدولة ،ويدخل ضمن الاقتصاد المصري المنتظم.
٢٢-العمل على تهيئة الأجواء لعودة السياحة المصرية كما كانت قبل أزمة كورونا،وتكثيف الجهود لإجراء مفاوضات عاجلة من الإجراء التى تحظر على مواطنيها السياحة فى مصر ،وإنشاء برامج وخطط تسويقية مكثفة للسياحة المصرية .
٢٣-ضرورة الاتجاه نحو المزيد من الإنتاج الصناعي وفق أحدث التكنولوجيا الحديثة،وزيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي.
٢٤- الإسراع فى مشروع محور قناة السويس ،بما يتضمنه من مشروعات لوجستية وصناعية وسياحية بطول قناة السويس ،مما يساهم فى زيادة عائدات قناة السويس.
٢٥- الاهتمام بالتنمية البشرية المصرية ومحاولة الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة فى هذا المجال ،وضرورة العمل على جذب وإعادة الخبرات والقدرات العلمية المهاجرة ،وخلق بيئة عمل لهم ليتم الاستفادة منهم بشكل أمثل.
٢٦-تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة عبر التدريب والتوجيه وتقديم الخدمات والتسهيلات،ممايساهم فى امتصاص نسبة البطالة ،وزيادة الضرائب.

المراجع :

-أسماء منصور، دراسة السببية لأهم المتغيرات السياسية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمد الخضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013.

-اخلاص قاسم نافل ،الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير: دراسة فى الواقع والتحديات،مجلة قضايا سياسية ،الصادرة عن كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ،العراق، ٢٠١٦ ،العدد٤٦،ص٣٨.

- البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة،السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ ،وزارة المالية المصرية .

-التجارة الإلكترونية تنقذ أسواق التجزئة العالمية والمستهلكين من قبضة كورونا ،،متاح على الموقع الإلكتروني:www.independentarabia.com تم الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٧ .

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء،مصر في أرقام،٢٠٢٠ .

-المركز المصرى للدراسات الاقتصادية،رأى فى أزمة ،ملف خدمة الدين الخارجى،العدد٩،ابريل ٢٠٢٠ ،ص٢ ٢.

-جلال الدين أمين ،الفكر الاقتصادي وأزمتنا الراهنة ،جريدة الأهرام ،العدد ٢٣٤٧٤،بتاريخ ٢٠١٦/٠١/٧١ ،متاح على الموقع الإلكتروني الرسمى لجريدة الأهرام:http://www.ahram.org.com الاطلاع فى ٢٠٢٠/١١/٣ .

- محمد عزت محمد ،التنمية الاقتصادية وقدرتنا الذاتية،بحث مقدم للمؤتمر التاسع عشر لجماعة خريجى المعهد القومى للإدارة العليا بعنوان "إدارة التنمية بقدرتنا الذاتية"،الإسكندرية،٣٨٩١،ص١١١،متاح على الموقع الإلكترونى بدار المنظومة: تم الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٣

http://mandumah.com

- مصطفى السعيد،الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة ،دار الشروق ،القاهرة،٢٠٢٠،ص٥٦.

- هبة محمود الباز،الشمول المالى كمدخل للتعامل مع تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد،معهد التخطيط القومى ،سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري يونيو ٢٠٢٠,ص-ص١-٩١ .

-أحمد صلاح محمد، وأخرون الطاقة المتجددة دورها فى

تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التجارب الدولية-دراسة حالة مصر المركز الديمقراطي العربى،متاح على الموقع الإلكتروني:http://democraticac.de تم الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٦ .

-البنك المركزى المصرى,التدابير الاحترازية الواجب اتخاذها لمواجهة آثار فيروس كورونا،كتاب دوري ،بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥١,متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.cbe.cbe.org/ar/pages/-/Highlights pages

-الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء ،نشرة إحصائية شهرية ،أكتوبر ٨١٠٢ ,العدد٠٨،ص١٣.

-الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء،كتاب الإحصاء السنوى المركز المصرى للدراسات الاقتصادية،تحليل قطاعى لتداعيات تأثير كوفيد -٩١على الاقتصاد المصري،الكتاب الخامس عشر،الجزء الأول،إبريل ٢٠٢٠ .

-المركز المصري للدراسات الاقتصادية،رأى فى أزمة ،الاقتصاد غير الرسمي،العدد ٧،ابريل ٢٠٢٠,ص٣٢.

-الموقع الرسمى للهيئة العامة للاستعلامات،مص،متاح على الموقع الإلكتروني : تم الاطلاع فى ٢٠٢٠/١١/٥ .
htt://www.sis.gov.eg:

-تقرير استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ ،الهيئة العامة للاستعلامات،مصر،متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.sis.gov.eg تم الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٤

-تقرير الاقتصاد المصري: التحديات الحالية والرؤية المستقبلية،المركز المصري للدراسات الاقتصادية،مصر،متاح على الموقع الإلكتروني: http://www.eces .org.eg تم الاطلاع فى ٢٠٢٠/١١/٢ .

-تقريرالاقتصاد المصري،وزارة الخارجية المصرية،متاح على موقع وزارة الخارجية المصرية،http://www.mfa.gov.eg الاطلاع فى ٢٠٢٠/١١/٢ .

-جامعة القاهرة،تحليل آثار فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري والسياسات المقترحة للتعامل مع تداعياته،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،ابريل ٢٠٢٠،ص-ص١-٦٢ .

-حيدر حسين ال طعمة، الاقتصاد العالمي بحاجة إلى عناية مركزة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق سياسات في الاقتصاد والدول، 2020.

-ولد بزيوفاتح، سيلام حمزة، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، 2014.

-سالى محمد فريد ،تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد الأجنبي،سلسلة إصدارات معهد التخطيط القومى ،يونيو ٢٠٢٠،ص-ص١-٥٢ .

-سحر عبود،أسماء المليجى ،التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر،سلسلة أوراق إصدارات معهد التخطيط القومى،مايو٢٠٢٠,ص-ص١-٥٢ .

-سعد نصار،إطار استراتيجية التنمية الزراعية والأمم الغذائى فى مصر للسنوات الخمس القادمة،الطبعة الثانية،معهد التخطيط القومى،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط،مصر،٧١٠٢،ص٢٠٢ .

-سلوى محمد مرسي،زينب محمد الصادى ،تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصرى، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري،معهد التخطيط القومى،الإصدار ٠١،مايو ٢٠٢٠،ص-ص١-٦٢ .

-سمير رضوان وأخرون،مقترحات عملية لمعالجة الأزمة وخطة عاجلة لانتشال الاقتصاد الوطني،جريدة الأهرام ،العدد ٧١٢٧٤،متاح على الموقع الإلكتروني الرسمى

لجريدة الأهرام :http://www.ahram.com تم الاطلاع ٢٠٢٠/١١/١ .

-صندوق النقد الدولي،خطوات معالجة أزمة كورونا من خلال السياسات،واشنطن،٢٠٢٠ .

-عاشور أحمد ،بيان خطة التنمية المستدامة أمام النواب،وزارة التخطيط،جريدة المال،٢٠٢٠/٤/١٢ .

-عبدالفتاح سالم ،استراتيجية الدولة للتنمية ٣٩% من مساحة مصر،متاح على الموقع الإلكتروني التالى:https//www.mobtada.com تم الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٧ .

-كورونا ينعش التجارة الإلكترونية فى مصر والعالم ،متاح على الموقع الإلكتروني: تم الاطلاع ٢٠٢٠/١١/٨. https://masr360.net/ar/Egypt/2020/05/02/64/6

-مجلس الوزراء المصري،مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار،تداعيات كوفيد ٩١على القارة السمراء،ابريل ٢٠٢٠،.

-مغاورى شلبى على،البيئة التشريعية والتنظيمية للتحول الرقمى وتنمية الصناعات الرقمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفادة من أهم التجارب الدولية،ورشة عمل التحول الرقمى تجارب وتحديات،وزارة الإنتاج الحربى ولجنة تنمية الصناعات الرقمية،القاهرة ٨٢،/أغسطس/٩١٠٢ .

-منظمة السياحة العالمية،الحرص على فرص العمل ودعم الاقتصاد بواسطة السفر والسياحة ،دعوة للعمل من أجل تخفيف وطأة كوفيد-١٩الاجتماعية والاقتصادية وتسريع الانتعاش ،١٣/مارس/٢٠٢٠ .

-مؤشرات الاقتصاد المصري،متاح على الموقع الإلكتروني التالى:الاطلاع بتاريخ 2020/1/11.
http://tradingeconomics.com